دور المؤسسات المالية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في الدول الإسلامية

دكتور

سلمان بن صالح الدحيلان

قسم الإدارة– شعبة الاقتصاد

كلية الشريعة بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

E-mail: saldh@hotmail.com

المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

تواجه الدول النامية والتي يعتبر اغلبية الدول الإسلامية منها مجموعة من المشكلات والأزمات الاقتصادية وتعاني معظم الدول الإسلامية من الاختلالات الهيكلية في المجال الاقتصادي وحتى تتمكن هذه الدول من تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فلا بد من اتباع مجموعة من السياسات تسمى سياسات التثبيت الاقتصادي , وفي ظل تزايد المديونية الداخلية والخارجية لهذه الدول ومع تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الدول النامية والإسلامية بشكل خاص وجدت هذه الدول نفسها مضطرة للقيام بالإصلاح الاقتصادي والتنمية وذلك لمواجهة متطلبات مؤسسات التمويل الدولية للحصول على التمويل اللازم للإصلاح والتنمية.

واضافة الى المؤسسات المالية الدولية توجد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتي تهدف الى تقديم أشكال مختلفة من القروض والمساعدات الإنمائية لتمويل المشروعات والبرامج الاقتصادية التي تهدف الى رفع معدل النمو الاقتصادي وتعالج مشكلات البطالة والفقر في الدول الإسلامية, كما تشمل أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مجموعة عريضة من الأنشطة في المساعدات الإنمائية وتعبئة الموارد وتمويل كلا من القطاع العام والخاص وتمويل الاستثمار والتجارة والاهتمام بتمويل أنشطة التعليم والتدريب وكافة الأنشطة في مجالي الاقتصاد الإسلامي والاعمال المصرفية الإسلامية.

مقدمة البحث:

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء التفكير في وضع أسس لنظام دولي جديد يقوم بترجمة أهدافهم ويعبر عن تصوراتهم لمرحلة ما بعد الحرب وقد تضمن الاعداد لهذا النظام الدولي الجديد العمل على جانبين[1]:

الأول: الجانب السياسي: ويشمل هذا المجال ما يتعلق بقضايا السلم والأمن وتم انشاء ما يسمى بمنظمة الأمم المتحدة.

الثاني: الجانب الاقتصادي: وتم وضع أساس النظام الاقتصادي العالمي في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في يوليو ١٩٤٤م وتم انشاء مؤسستين هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

---

[1] د/ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ,٢٠٠١م ص ٤٠.

وفي عام ١٩٤٤ تم انشاء المؤسسة الدولية الثالثة وهي منظمة التجارة العالمية وذلك بعد انتهاء جولة أرجواي.

أهمية موضوع البحث:

تقوم المؤسسات المالية الدولية وبصفة خاصة مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدور هام في دعم المشاريع الإنمائية في مختلف دول العالم من أجل تحسين المستوى الاقتصادي لتلك الدول وفقا لشروط وإجراءات وسياسات اقتصادية تضعها تلك المؤسسات المالية من أجل تحقيق أهداف المشاريع الإنمائية التي تمولها مثل هذه المؤسسات. كما أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية تساهم أيضا في دعم العديد من المشاريع الإنمائية في بعض الدول العربية الإسلامية، حيث يتضح أن المؤسسات المالية بمختلف أنواعها تقوم بتوفير الموارد المالية لمشاريع البنية الأساسية المطلوبة لتنفيذ المشاريع الإنتاجية سواء السلعية والخدمية بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والخبرات للدول المقترضة من تلك المؤسسات.

إشكالية البحث:

تواجه الدول الإسلامية صعوبة في الحصول على التمويل اللازم للقيام بعملية التنمية الاقتصادية وخاصة في ظل قيام هذه الدول ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تستلزم مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتي يترتب عليها مجموعة كبيرة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وهنا تظهر الحاجة الشديدة لهذه الدول للتمويل اللازم للتخفيف من أعباء الإصلاح الاقتصادي وللقيام بالمشروعات الإنمائية اللازمة وهو ما يوضح الدور الهام للمؤسسات المالية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية لمساعدة هذه الدول في تحقيق أهدافها التنموية.

أهدف البحث:

يهدف البحث تحقيق إلى مجموعة من الأهداف منها:

- تحديد مدى أهمية التمويل الذي تحصل عليه الدول الإسلامية من مؤسسات التمويل الدولية ومن البنك الإسلامي للتنمية لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي.
- تحديد السياسات الواجب اتخاذها من جانب الدول الإسلامية لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية خاصة في ظل سيادة مفهوم العولمة.
- تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

- تحديد أهمية الدور الإنمائي للبنك الإسلامي للتنمية في البلاد الإسلامية ومساعدته لهذه الدول في مواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي.
- صياغة استراتيجية للدول الإسلامية تمكنها من مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية.

خطة البحث:

وفي ظل قيام الدول الإسلامية بتنفيذ برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي تواجه هذه الدول مشكلة في الحصول على التمويل اللازم للقيام بهذه البرامج للتنمية وبرامج التحول الاقتصادي وهنا يأتي الدور الهام لكلا من المؤسسات المالية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية وذلك لتمويل المشروعات والبرامج الإصلاحية.

وسوف يتم تقسيم البحث وفق خطة بحث كما يلي:

الفصل الأول: دور المؤسسات المالية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية في تمويل برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول الإسلامية ويشمل هذا الفصل:

- **المبحث الأول: البنك الدولي ودوره في دعم المشاريع الإنمائية.**
- **المبحث الثاني: دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل برامج التنمية في الدول الإسلامية.**
- **المبحث الثالث: مهام وأهداف المؤسسات المالية في دعم المشاريع الإنمائية.**

الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للدعم المقدم للدول محل الدراسة من خلال المؤسسات المالية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية.

خاتمة وأهم التوصيات

الفصل الأول

دور المؤسسات المالية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية في تمويل برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول الإسلامية

تهدف المؤسسات المالية الدولية ومنها مجموعة البنك الدولي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وتشتمل وظائف البنك على تقديم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لتمويل التجارة ومكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية، والتعاون الاقتصادي، والمساعدات الإنمائية، وتعبئة الموارد، وتمويل القطاعين العام والخاص، والاستثمار.

المبحث الأول

البنك الدولي ودوره في دعم المشاريع الإنمائية

يعد البنك الدولي أشهر المؤسسات المالية التي تدعم المشاريع الإنمائية في الدول النامية التي تقوم بإقراض الدول الأعضاء في المجموعة أو تقديم التسهيلات والمشورات الفنية لتقديم القروض مباشرة أو من دولة إلى أخرى، إلى جانب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

تتسم قروض البنك الدولي بمجموعة من السمات التي تميزها عن أشكال الإقراض التي تقدمها المؤسسات الدولية الأخرى. أهما أنه غالباً ما تتجه قروض البنك للقطاعات الأساسية مثل الصحة،والتعليم،والنقل،والزارعة، وإن كان البنك في مراحله الأولى كان يقدم معظم إقراضه للحكومات والدول الغربية والأوربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه وفي مراحل تالية أعطى تفضيلا للدول الفقيرة والنامية.

ومنذ إنشاء البنك وحتى اليوم تم إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية، أهمها خمس مؤسسات وهي:

أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون المؤسسة الأصلية لمجموعة البنك الدولي. حيث يشبه بنيانه الهيكلي مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٨٨ بلدا يتم تشغيلها لصالحهم ويحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، وقد أصبح إحدى أكثر الجهات المقترضة ثباتاً منذ إصداره أول سند له في عام ١٩٤٧. ويسمح الدخل الذي حققه البنك على مرّ السنوات له بتمويل

الأنشطة الإنمائية، ويضمن له القوة المالية، التي تمكنه من الاقتراض من أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين المتعاملين معه.

وفي اجتماعه السنوي المنعقد في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦، تعهد البنك الدولي بتشجيع من حكومات البلدان الأعضاء بعمل المزيد من التحسينات على الخدمات التي يقدمها لأعضائه، وحتى يتسنى تلبية الطلبات الأكثر تطورا وتقدما بصورة متزايدة من جانب البلدان المتوسطة الدخل، يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الوقت الحالي بإجراء إصلاح شامل للأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المعرفية المستقلة، وزيادة سهولة تعامل العملاء مع البنك.

ثانياً: المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):

أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية عام ١٩٦٠م. وذلك بهدف توفير الإقراض للدول النامية الأشد فقراً بشروط ميسرة أو بفائدة تقل كثيراً عن معدلات الفائدة التي يضعها البنك على قروضه العادية، والتي تكون غالبا بالأسعار الدولية، ولا تقدم المؤسسة قروضها إلا للحكومات، وهي في ذلك تختلف عن مؤسسة التمويل الدولية.

ثالثاً: مؤسسة التمويل الدولية(IFC):

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦م. بهدف تنمية القطاع الخاص في الدول النامية، والعمل على تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض، وبمرور الوقت أصبح لهذه المؤسسة كيانا قانونياً وماليا مستقلاً عن البنك الدولي، وهي في نشاطها تسلك نفس مسلك المشروعات الخاصة، حيث أن هدفها تحقيق الربح، وتقدم إقراضها وفقا لأسعار الفائدة السائد في السوق.

رابعاً: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):

أنشئت تلك الوكالة عام ١٩٨٨م. بهدف تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في البنك الدولي، كما تقدم تلك الوكالة التسهيلات الفنية والمشورات للدول الأعضاء بشأن كيفية جعل مناخها الاستثماري أكثر جاذبية للمستثمرين، كما تتولي تلك الوكالة تغطية بعض المخاطر كالمخاطر السياسية ومخاطر المصادرة والتأميم التي قد يتعرض لها المستثمرين.

خامساً: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID):

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) هو مؤسسة دولية مستقلة أُنشئت بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى. ويضم المركز أكثر من مائة وأربعين دولة، وتنص اتفاقية المركز على تقديم خدمات للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار الدولية. واتفاقية ICSID هي معاهدة متعددة الأطراف وضعتها الإدارة التنفيذية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، وقد فتح باب التوقيع عليها في ١٨ مارس ١٩٦٥م ودخلت حيز النفاذ في ١٤ أكتوبر ١٩٦٦م.

المبحث الثاني

دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل برامج التنمية في الدول الاسلامية

تعتبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية إنمائية متعددة الأطراف. تضطلع بمجموعة عريضة من الأنشطة المتخصصة والمتكاملة مثل: المساعدات الإنمائية، تعبئة الموارد، تمويل القطاعين العام والخاص، الاستثمار، تمويل التجارة، الخدمات التأمينية، الخدمات المعلوماتية، البحوث والتدريب في مجالي الاقتصاد الإسلامي والأعمال المصرفية الإسلامية، المساعدة الفنية لبناء القدرات، التعاون الفني بين الدول الأعضاء، المنح الدراسية للطلبة في الدول الإسلامية والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، تخفيف عبء الدين، وكذلك الإغاثة.

وتضم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خمسة كيانات هي:

أولا:البنك الإسلامي للتنمية:

أنشئ البنك الإسلامي للتنمية عام١٣٩٥هـ١٩٧٥م. ويبلغ عدد أعضاء البنك٥٦ دولة من كبريات قارات العالم، وهي: أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، ويهدف البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء منفردة ومجتمعة على السواء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل وظائف البنك على تقديم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لتمويل التجارة ومكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية، والتعاون الاقتصادي، وتعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنيط بالبنك مهمة إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها صندوق لإعانة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وتولّي النظارة على صناديق الأموال الخاصة.

وللبنك تعبئة الموارد المالية بالوسائل التي توافق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن مسئوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وأن يعزز التبادل التجاري بينها، وبخاصة في السلع الإنتاجية، وأن يقدم لها المساعدة الفنية، وأن يوفر التدريب للموظفين الذين يتولون أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب:

أنشئ المعهد الإسلامي للبحوث عام ١٩٨١م. ويهدف إلى:

ا- إجراء أنشطة البحوث والتدريب ونشر المعرفة في المجالات الاقتصادية، والمالية، والمصرفية.

ب- تنظيم الندوات والمؤتمرات في مختلف القضايا بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

ت- القيام بأنشطة إدارة المعلومات،مثل تطبيق أنظمة المعلومات لاستخدامها في مجال الاقتصاد الإسلامي، والأنشطة المصرفية، والمالية الإسلامية، وإنشاء قواعد بيانات عن الخبراء، ومعلومات متعلقة بترويج التجارة.

ثالثاً: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار عام ١٩٩٤م.وتهدف المؤسسة لتعزيز المعاملات التجارية ،وتدفقا لاستثمارات بين الدول الأعضاء، وكُلفت المؤسسة في سنة٢٠٠٥م بمهمة إدارة برنامج المساعدة الفنية للترويج للاستثمار التابع لمجموعة البنك، وكان الهدف من هذا البرنامج هو تنمية قدرات الدول الأعضاء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم جهودها في مجال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

رابعاً: المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في عام ١٩٩٩م. ورغبة في دعم أنشطة القطاع الخاص ، وضمها في إطار كيان واحد داخل مجموعة البنك ، تم تحويل موارد صندوق حصص الاستثمار وأنشطته إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ، وأصبح العمل سارياً بها ابتداءً من سنة١٤٢٩هـ. ويقوم الصندوق بتعبئة الموارد من خلال تحويل عمليات الإجارة والبيع لأجل إلى أصول ، ويُكمّل تمويل البنك للمشاريع وعمليات تمويل التجارة ، وبلغ مجموع العمليات التي مولها الصندوق حتى نهايةعام١٤٣٠هـ ٢٤٤عملية بلغت قيمتها الإجمالية ٢.٣ مليار دولار أمريكي .

خامساً: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

أُنشئت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عام ٢٠٠٥ م. وبدأت النشاط ٢٠٠٨م، واعتمدت المؤسسة منذ إنشائها١٤٦عملية تمويل تجارة لصالح ٣١دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي بلغت قيمتها الإجمالية ٥.٢ مليار دولار أمريكي، وتتمثل أهم أنشطتها في تمويل التجارة، وترويج التجارة وتيسيرها، وبناء القدرات، واستحداث سلع استراتيجية.

المبحث الثالث

مهام وأهداف المؤسسات المالية في دعم المشاريع الإنمائية

تتميز أهداف ومهام المؤسسات المالية الدولية مثل مجموعة البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، أنها جميعا تنصب في دعم برامج مكافحة الفقر وتحسين الأداء الاقتصادي وتطوير الخدمات التعليمية، والصحية والبنية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية.

ومن خلال الاطلاع على دور المؤسسات التي تتبع مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية سواء من خلال الدعم أو الإقراض نجد أن هناك عناصر مشتركة بين وظائف مؤسسات المجموعتين، والتي من أهمها مكافحة الفقر، ودعم مشاريع البنية الأساسية، وتشجيع الاستثمارات، ودعم مشاريع الخدمات التعليمية والصحية والخدمية. كما تساهم هذه المؤسسات المالية في دعم قطاع تمويل التجارة من أجل دفع عجلة الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال قطاع الصادرات خصوصاً في الدول التي تتوفر فيها المواد الأولية للتصنيع الزراعي والصناعي. كما تساهم أذرع مجموعة البنك الدولي في تقديم الخدمات الاستشارية والفنية للدول النامية. وتساهم أيضاً مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دعم الدول الإسلامية الأقل نمواً بالخدمات الاستشارية والفنية والإدارية والمعلوماتية من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

يوضح الجدول رقم (١) العناصر المشتركة للمهام التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والتي يفترض من خلال تطبيقها عن طريق دعم المشاريع المتعلقة بكل عنصر أن تحقق نسبة كبيرة من أهداف تنفيذ المشروع وبالتالي تحقيق أهداف برنامج الإقراض أو الدعم التي تقدمه المجموعتين منفصلة أو مجتمعة. **ولكن السؤال المهم في هذه الورقة،هل فعلاً تم تحقيق أهداف المشاريع التي تدعمها تلك المجموعتين في الدول النامية وبالذات الإسلامية وفقا لعينة البحث في هذه الورقة؟** وبما أن عينة الدول الإسلامية في هذه الورقة مازالت تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية ومن ضمنها الفقر، وضعف الخدمات التعليمية والصحية وكذلك ضعف البنية الأساسية المطلوبة لتطوير مشاريع

القطاع الخاص ومشاريع الاستثمارات الأجنبية مما ينتج عنه ضعف مستوى الأداء الاقتصادي لتلك الدول؛ لذا سوف نحاول تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية لبحث مكامن الخلل الذي حال دون تحقيق أهداف المشاريع التي تدعمها مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

جدول رقم (١)
المهام المشتركة التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية

المهام	مجموعة البنك الدولي	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
مكافحة الفقر	X	X
تقديم القروض للقطاع الخاص والعام	X	X
الخدمات الاستشارية والفنية	X	X
تشجيع الاستثمارات	X	X
مشاريع البنية الأساسية	X	X
الخدمات الاجتماعية	X	X
الخدمات التعليمية	X	X
الخدمات الصحية	X	X
تمويل التجارة	X	X
المساعدات الإنسانية	X	X

(١) برامج مكافحة الفقر.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء[1] في أدبيات الأمم المتحدة، بالتوسّع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية، بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة. وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان، وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة؛ فالفقير في الصومال لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية. وتم تحديد يوم ١٧-١٩ أكتوبر من عام ٢٠٠٨ ميلادية، كيوم عالمي للفقر من قبل هيئة الأمم المتحدة. ويمكن تعريف الفقر بأنه هو انخفاض الدخل لدرجة لا تتفق وضرورة إشباع الحاجات الأساسية.

يستهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية والاستشارية.

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً، وتهدف المؤسسة، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون

(الأسمية). وهو أحد نتائج التخلف، ولكنه ليس هو التخلف إذ ليست كل البلاد المتخلفة فقيرة، حيث توجد بلاد غنية يفوق مستوى المعيشة فيها مثيله في البلدان المتقدمة ولكنها مع هذا متخلفة، ولذا تسمى بالبلدان الغنية المتخلفة.

فائدة، ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

تعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يُعرّف: بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين. ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنوياً وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية ٢٠١١ ميلادية ١١٦٥ دولاراً أمريكياً، حيث تقدم القروض غالبا بدون فوائد تذكر للدول التي لا يزيد متوسط نصيب دخل الفرد فيها عن هذه النسبة.

وتساند المؤسسة أيضاً بعض البلدان، ومنها العديد من بلدان الجزر الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض، ولكنها لا تتمتع بالجدارة الائتمانية الكافية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويوجد حاليا ٧٩ بلداً مؤهلاً لتلقي موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وتضم تلك البلدان معاً نحو ٢.٥ مليار شخص، يشكلون نصف مجموع السكان في بلدان العالم النامية. وجدير بالذكر أن حوالي ١.٥ مليار نسمة في هذه البلدان يعيشون على دولارين أو أقل للفرد فيْ اليوم الواحد.

وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً والبالغ عددها ٨١ بلداً، بينها ٣٩ بلداً في أفريقيا. كما أنها أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقراً.

كما تقوم المؤسسة بإقراض الأموال (أو ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة، وهذا يعني أن اعتمادات المؤسسة تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها إلى ما بين ٢٥ إلى ٤٠ سنة، وتشمل فترة سماح مدتها ٥ –١٠ سنوات، كما تقدم المؤسسة منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها.

ومنذ بدء عملها، بلغت قيمة مجموع الاعتمادات والمنح التي قدمتها المؤسسة ٢٣٨ مليار دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما تقدمه سنوياً في السنوات الأخيرة زهاء ١٥ مليار دولار أمريكي، تم توجيه نحو ٥٠ في المائة منها إلى منطقة أفريقيا.

(٢) تحسين الأداء الاقتصادي.

يعيش ٧٠% من فقراء العالم في البلدان المتوسطة الدخل. حيث حدثت فيها تحسينات هائلة في إدارة الاقتصاد وإدارة الحكم على مدى العقدين الماضيين، وهي تقوم حالياً بزيادة طلبها على الموارد الاستراتيجية، والفكرية، والمالية التي يقدمها البنك الدولي. ويتمثل التحدي الماثل

أمام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في كيفية تحسين إدارة موارده، وطرق تقديمها من أجل الوفاء باحتياجات هذه البلدان على أفضل وجه.

وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق النمو الجيد، ويشمل ذلك:

- السياسات الاقتصادية المناسبة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة.
- الاستثمار في العنصر البشري، والتعليم، والرعاية الصحية خاصة في مجال مكافحة فيروسC ومرض الإيدز والملاريا والسل.
- توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية، وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة.
- المساعدة في مواجهة آثار الحروب الأهلية، والاضطرابات المدنية، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية.
- تشجيع التكامل التجاري والإقليمي.

كما تقوم المؤسسة بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بتصميم يتسم بالدقة للسياسات بغرض تخفيض أعداد الفقراء، وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من آثار الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون. وقد قامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناء على درجة خطورة معاناة البلدان من المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون.

(٣) تطوير الخدمات التعليمية والصحية والبنية الأساسية.

تقوم إستراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على جذب المستثمرين، وشركات التأمين الخاصة للعمل في بيئات التشغيل الصعبة، وتركز الوكالة على تأمين الاستثمارات في المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق وضع أفضل للدول المستثمر فيها.

حيث أن الوكالة تعتبر وكالة للتنمية متعددة الأطراف، فإنها تدعم الاستثمارات التي يبدو فيها الجانب التنموي، والتي تتميز بمعايير اجتماعية وبيئية عالية. كما تقدم الوكالة مجموعة شاملة من معايير الأداء الاجتماعي والبيئي لجميع المشاريع وكذلك تقديم خبرة واسعة في العمل مع المستثمرين لضمان الامتثال لهذه المعايير.

والبلدان المؤهلة للحصول على المساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية (البلدان الأكثر فقرا في العالم) هي:

- البيئات المتأثرة بالصراعات.
- مشاريع البنية التحتية الاستخراجية، وخاصة تلك التي تنطوي على تمويل المشاريع مع الأخذ في الاعتبار النواحي البيئية والاجتماعية.
- الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب (النامية من بلد إلى آخر).

توفر الوكالة مزايا نسبية في كل مجال من هذه المجالات من حزمة فريدة من المنتجات التي تساعد على استعادة ثقة مجتمع الأعمال، من خلال التعاون المستمر مع سوق التأمين العامة، والخاصة لزيادة مبلغ التأمين المتاح للمستثمرين.

(٤) تشجيع الاستثمار.

يعد الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ لأنه مصدر إنتاج احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات، وكذلك فإن الاستثمار يمثل مصدر توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، ومن ثم فهو يمثل في النهاية مصدر توليد الدخل لأفراد المجتمع سواء كان الدخل متحققاً من الأجور التي يحصل عليها العمال في المشروعات، أو الإيجارات التي يحصل عليها أصحاب العقارات، أو الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال والمنتظمين أو من الفوائد التي تدفعها المشروعات لقاء تمويل استثماراتها من أموال مملوكة لآخرين.

الأمر الذي دفع المؤسسات المالية الدولية للاهتمام بتشجيع الاستثمار بأنواعه وإزالة معوقاته، وتأمين رؤوس الأموال المستثمرة ضد المخاطر بأنواعها.

أ-تشجيع استثمارات القطاع الخاص.

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أحد أذرع مجموعة البنك الدولي المعني بالتعامل مع القطاع الخاص. وتتمثل رسالة مؤسسة التمويل الدولية في تشجيع استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية، مما يساعد على تخفيض أعداد الفقراء وتحسين أحوال الناس المعيشية، كما تشجع مؤسسة التمويل الدولية استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية، وتركز بصفة خاصة على تعزيز عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو المنشآت الإنتاجية وأسواق رأس المال المتسمة بالكفاءة في البلدان الأعضاء.

وتساعد استثمارات المؤسسة في الشركات والمؤسسات المالية في الأسواق الناشئة على خلق الوظائف، وبناء الاقتصادات، وتحقيق إيرادات من الضرائب، كما تدرك المؤسسة أيضاً أن

النمو الاقتصادي لن يكون مستداماً إلا إذا كان سليماً من الناحية البيئية والاجتماعية ويساعد على تحسين نوعية الحياة لهؤلاء الذين يعيشون في البلدان النامية.

تستثمر مؤسسة التمويل الدولية في المشاريع التي تكون ملكية القطاع الخاص فيها هي الأغلبية على مدى غالبية البلدان النامية في العالم. وفي السنة المالية ٢٠٠٥م، قامت مؤسسة التمويل الدولية باستثمارات في ٢٣٦ مشروعاً شملت ٦٧ بلداً تغطي جميع المناطق النامية :

- أفريقيا جنوب الصحراء.
- شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- جنوب آسيا.
- أوروبا وآسيا الوسطى.
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتؤكد مؤسسة التمويل الدولية على خمسة أولويات إستراتيجية لتعظيم أثرها الإنمائي المستدام :

- تعزيز تركيزها على الأسواق الرائدة، خاصة في قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- بناء شراكات طويلة الأجل مع الجهات الفاعلة العالمية الجديدة في البلدان النامية.
- التمييز بين مؤسسة التمويل الدولية ومنافسيها من خلال تحقيقها للاستدامة.
- التعامل مع القيود التي تكبل استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، والصحة، والتعليم.
- تنمية المؤسسات المالية المحلية من خلال بناء المؤسسات واستخدام الأدوات المالية المبتكرة.

وتوضح مؤسسة التمويل الدولية في جميع الاستثمارات الجديدة، الأثر المتوقع على التنمية المستدامة، وعند نضج المشروع، تُقيّم مؤسسة التمويل الدولية نوعية المنافع الإنمائية المتحققة.وتقدم مؤسسة التمويل مجموعة متنوعة من الأدوات والخدمات المالية للشركات المتعاملة معها وتواصل إعداد أدوات مالية جديدة تمكن الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع نطاق وصولها إلى أسواق رأس المال الأجنبية والمحلية، كما تقدم مجموعة من المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية لمساندة تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية.

ب – تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA هي عضو في مجموعة البنك الدولي. ومهمتها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية للمساعدة في دعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين حياة الناس، وذلك من خلال الآليات التالية:

– توفير ضمانات التأمين ضد المخاطر.

من مهام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA توفير ضمانات التأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين TDالقطاع الخاص، وكذلك حماية الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية. كما تقوم الوكالة بمساعدة المستثمرين على الوصول إلى مصادر التمويل بشروط مالية ميسرة، وتستمد الوكالة قوتها ومكانتها كونها عضو هام في مجموعة البنك الدولي وكمنظمة دولية تشتمل على أعضاء من معظم بلدان العالم. كما تجري الوكالة البحوث وتبادل المعارف كجزء من مهامها لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة.

– تسوية منازعات الاستثمار.

سعي المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار إلى إزالة العوائق الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الخاصة الحرة الدولية. والتي لا يوجد لها طرق دولية متخصصة لتسوية المنازعات الاستثمارية. وقد تم إنشاء ICSID بموجب الاتفاقية بوصفها منتدى دولي محايد تقوم بتقديم التسهيلات لتسوية المنازعات القانونية بين الأطراف المؤهلة، من خلال إجراءات التوفيق أو التحكيم، كما أن اللجوء إلى مرافق ICSID يخضع دائما لموافقة الطرفين. وفي وقتنا الحاضر يعتبر المركز الدولي لتسوية المنازعات ICSID الرائد في مجال التحكيم الدولي وهو مكرس لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

– خدمات تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

تقدم المؤسسة تأميناً لائتمان الصادرات وإعادة تأمين وتغطية عدم سداد الحسابات المدينة للصادرات الناتجة عن مخاطر تجارية أو غير تجارية) (قطرية) ، كما تقدم تأميناً وإعادة تأمين للاستثمارات ضد المخاطر القطرية ،التي تنشأ أساساً من القيود على تحويل الصرف الأجنبي ، والمصادرة ، والحروب ، والاضطرابات المدنية ، والإخلال بالعقود من قبل الحكومة المضيفة.

وكُلفت المؤسسة في سنة ٢٠٠٥م بمهمة إدارة برنامج المساعدة الفنية للترويج للاستثمار التابع لمجموعة البنك ، وكان الهدف من هذا البرنامج هو تنمية قدرات الدول الأعضاء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ودعم جهودها في مجال تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار.

الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل المقدم للدول الاسلامية محل الدراسة من خلال المؤسسات المالية والبنك الإسلامي للتنمية

يتضح من خلال فحص أهداف ومهام المؤسسات المالية الدولية مثل مجموعة البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية. أنها جميعا تنصب في دعم برامج مكافحة الفقر وتحسين الأداء الاقتصادي وتطوير الخدمات التعليمية والصحية والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية.

لذا سوف نركز في هذا الجزء من البحث على تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي من خلالها يمكن تحديد مدى استفادة تلك الدول من الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي).ولكن في البداية سنتعرف على حجم الدعم المقدم لهذه الدول.

أولاً: حجم الدعم المقدم للدول محل الدراسة.

سوف يتم تقسيم العينة إلى مجموعتين: مجموعة القارة الإفريقية وتضم كلا من نيجيريا،والسنغال،وجيبوتي،وموريتانيا، بينما تضم مجموعة القارة الأسيوية كلا من اليمن،وبنغلادش،وباكستان، وجزر المالديف.

١-مجموعة القارة الأسيوية.

يتضح من خلال التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ٢٠١١م أن البنك قام بدعم العديد من المشاريع التنموية وتقديم المساعدات الفنية وتمويل التجارة وتقديم بعض المعونات الخاصة. حيث قام البنك خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠١١ ميلادية، بدعم العديد من المشاريع في بعض دول القارة الأسيوية،والأفريقية، منها:

- دعم ٣١٧ مشروعاً في دولة بنغلادش بقيمة تقريبا ١٠.٥ مليار دولار.
- دعم ٣٥٨ مشروعاً في دولة باكستان بقيمة تقريبا ٧.٦ مليار دولار.
- دعم ١٤٣ مشروعاً في اليمن بقيمة ٩٨١ مليون دولارا.
- دعم ٤٣ مشروعاً في دولة المالديف بقيمة ٢٧٣ مليون دولار تقريباً.

٢-مجموعة القارة الإفريقية.

على الجانب الآخر تم دعم العديد من المشاريع في دول القارة الأفريقية ومنها:

- دعم ١٣٠ مشروعاً تنمويا في دولة السنغال بقيمة تقريبا مليار دولار.
- دعم ١٢٥ مشروعاً في دولة موريتانيا بقيمة تقريبا ٨٧٠ مليون دولار.
- دعم ٥٢ مشروعاً في دولة نيجيريا بقيمة تقريبا ٣٦٢ مليار دولار.
- دعم ٥٧ مشروعاً في دولة جيبوتي بقيمة تقريبا ٢٥٥ مليار دولار[١].

يتضح مما سبق أن أغلب الدعم حسب عينة الدراسة للدول الواقعة في القارة الأسيوية، من حيث حجم عدد المشاريع أو القيمة الإجمالية للمشاريع. وبالرجوع إلى بيانات البنك الدولي نجد أن هناك أربع دول من أعضاء البنك الإسلامي للتنمية من بين أكبر ١٠ بلدان مقترضة من البنك الدولي في عام ٢٠١١ م وهي (بنغلاديش،باكستان، نيجيريا وموزمبيق) حسب ما يوضح جدول رقم (٢). وتشير بيانات الجدول أن بنغلاديش جاءت في المرتبة الأولى من حيث حجم الإقراض والذي بلغ أكثر من ٢ مليار دولار في عام ٢٠١١م.

جدول رقم (٢)

أكبر ١٠ بلدان مقترضة من البنك الدولي

في عام ٢٠١١م

الدولة	مليون دولار
بنغلادش	2,139
الهند	2,072
باكستان	1,292
فيتنام	1,280
إثيوبيا	630
غانا	605
نيجيريا	535
كينيا	490
تنزانيا	420
موزمبيق	413

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية للدول محل الدراسة.

من الناحية الاقتصادية لا يمكن ربط النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للدول المشار إليها أعلاه – عينة الدراسة –بحجم وقيمة الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الإسلامي للتنمية فقط، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد وتكمل دعم البنك لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين حياة أفراد تلك الدول.

---

[١] حجم الدعم (البنك الإسلامي للتنمية) من عام ١٩٧٦ إلى ٢٠١١م = إجمالي تمويل المشاريع+المساعدات الفنية+ إجمالي تمويل التجارة + عمليات المعونة الخاصة.

وتعتبر المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء اقتصادات الدول محل البحث معياراً مادياً وموضوعياً للحكم على مدى كفاءة الاقتصاد في البلدان محل الدراسة، وتلك المؤشرات تشمل مؤشرات النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد، والتضخم، والدين الخارجي، والحساب الجاري.

١-مؤشر معدل النمو الاقتصادي ومؤشر معدل النمو السكاني.

مؤشر معدل النمو الاقتصادي ومؤشر معدل النمو السكاني في جميع عينة البحث باستثناء اليمن ، وباكستان يبشر بتحسين المستوي المعيشي لأفراد مجتمعات تلك الدول؛ حيث أن النمو الاقتصادي الحقيقي يتفوق على معدل النمو السكاني وهذا يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة في معرفة مدى نمو اقتصاد الدول وتحسن مستوى معيشتهم.وبالنسبة لليمن وباكستان فإن مؤشر تحسن مستوى المعيشة في الدولتين ينذر بمشكلة اقتصادية كبيرة وهو تفوق معدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي،وإن كانت المشكلة في اليمن أكثر حدة؛ حيث أن معدل النمو الاقتصادي بالسالب مع ارتفاع معدل النمو السكاني مما ينذر بتخلف المجتمع اليمني تنمويا وخدميا.

٢-مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

يشير مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى انخفاض دخول أفراد مجتمعات عينة البحث باستثناء جزر المالديف، والذي يعتبر نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي مرتفعا نوعا ما بسبب صغر حجم السكان (٣٠٠ ألف نسمة فقط). بالنسبة للدول الأخرى مثل باكستان (١٧٥ مليون نسمة)،وبنغلادش (١٦٦.٧ مليون نسمة)،ونيجيريا (١٦٠.٣ مليون نسمة) فقد ساهم ارتفاع عدد السكان في خفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تلك الدول.

٣-مؤشر التضخم.

بالنسبة لمؤشر التضخم فنجده مرتفعا في جميع دول العينة باستثناء السنغال (٣.٦%). ولكن ظاهرة التضخم أصبحت ظاهرة عالمية تأثر بها عدد كبير من دول العالم.

٤-مؤشر الدين الخارجي.

بالنسبة لمؤشر الدين الخارجي نجد أن جميع دول عينة البحث مدينة خارجياً، وإن كان الدين الخارجي مرتفعا بشكل كبير في كل من باكستان، وبنغلادش (٥٦.٨ مليار دولار، و٢٥ مليار دولار على التوالي) مقارنة بالدول الأخرى.

٥-مؤشر ميزان الحساب الجاري.

بينما يشير مؤشر ميزان الحساب الجاري بارتفاع طفيف في حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات مما يجعل ميزان الحساب الجاري بالسالب باستثناء دولة نيجيريا الذي بلغ ميزان الحساب الجاري حوالي ٣٣.٥ مليار نتيجة لتصدير النفط.

ثالثاً: المؤشرات الاجتماعية للدول محل الدراسة.

بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية نجد أن هناك مؤشران: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر آخر لابد من أخذه في الاعتبار عند إقراض ودعم الدول الفقيرة ومنها دول أعضاء مجموعة البنك الدولي وهو مؤشر الجوع.

(١) مؤشر التنمية البشرية.

مؤشر التنمية البشرية كما هو موضح بالجدول رقم (٣) يشير إلى أن دول عينة البحث تقع في آخر قائمة الدول من ناحية مستوى التنمية البشرية باستثناء دولة جزر المالديف الذي يعتبر مؤشر التنمية البشرية فيها جيد مقارنة ببقية الدول أعضاء البنك الإسلامي للتنمية؛ وذلك نتيجة لارتفاع مساهمة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث يمثل الإنفاق على التعليم العام ١١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي). لذا فإن هذه الدول باستثناء جزر المالديف لن تستطيع الاستفادة من دعم المؤسسات المالية الدولية في ظل قدرات بشرية ضعيفة لا تواكب التطور التعليمي والتدريبي والتقني لتنفيذ وتشغيل المشاريع الإنمائية. وبذلك نعتقد أن مؤشر التنمية البشرية وبناء القدرات الأساسية مطلب مهم تنميته في الدول التي تطلب الدعم سواء عن طريق الإقراض أو الإعانات لتنفيذ مشاريع تنموية. وبذلك على المؤسسات المالية الضغط على الدول المقترضة لوضع السياسات والأدوات اللازمة لرفع مؤشر التنمية البشرية والقدرات الأساسية لأفراد مجتمعات في تلك الدول حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة من عملية دعم تلك الدول.

(٢) مؤشر الجوع.

هناك مؤشر اجتماعي لابد من أخذه في الاعتبار عند إقراض ودعم الدول الفقيرة، ومنها دول أعضاء مجموعة البنك الدولي وهو مؤشر الجوع ، حيث تشير التقارير الدولية ومنها المعهد العالمي لبحوث سياسات الأغذية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أن مؤشر الجوع في دول عينة البحث حسب ما يشير إليه الجدول رقم (٣) حيث يوضح معاناة تلك الدول من فاقة الجوع الذي بدوره يؤثر على مستوى التعليم والصحة لأفراد تلك المجتمعات والذي بدوره

يؤدي إلى إضعاف إنتاجية الأفراد، وخفض مستوى دخولهم واستمرارهم في العيش ضمن الأفراد الذي يعيشون تحت خط الفقر مما يولد أجيالا فقيرة تتكاثر في ظل مستوى تعليمي وصحي خطير. لقد أوضح مؤشر الجوع خطورة المشكلة كون تلك الدول تقع في نطاق المؤشر الخطير والمقلق. وهذا يعني أن مجتمعات تلك الدول مازالت تعاني من الفقر المدقع ولم تساهم قروض ودعم المؤسسات الدولية في انتشال تلك المجتمعات من وضعية الفقر والجوع.

رابعاً: المؤشرات الإدارية.

إضافة إلى ما سبق ذكره, فنعتقد في هذا التحليل أن المشكلة الرئيسية التي أدت إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية وارتفاع مؤشر الجوع، ووجود مشاكل اقتصادية كضعف البنية الأساسية وانخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعدم الاستفادة من إقراض ودعم المؤسسات المالية؛ السبب وراء ذلك كله هو ارتفاع درجة الفساد في دول عينة البحث (جدول رقم ٣)؛ حيث يوضح مؤشر الفساد أن أعضاء مجموعة البنك الدولي (عينة البحث) لديها درجة عالية من الفساد نتيجة لانخفاض المؤشر الذي جعل تلك الدول ضمن أكثر الدول في العالم فسادا؛ من النواحي المالية والإدارية. لذا فإن على المؤسسات المالية الدولية الضغط بشكل كبير على تلك الدول لضمان وجود شفافية واضحة عند عملية الإقراض والدعم لتنفيذ المشاريع التنموية. كما يجب إجبار تلك الدول لإيجاد إدارات أو هيئات لمحاربة الفساد، مع وجود نظام قضائي صارم لمعاقبة المرتبطين بالفساد المالي والإداري.

إن أهم ما أعاق استفادة تلك الدول من الإقراض والإعانات وجود فساد مالي وإداري مستشري في الإدارات التنفيذية في تلك الدول حتى أصبح الفساد ظاهرة مقبولة بين المسئولين مع عدم وجود ضغط من المؤسسات المالية الدولية لمحاربة مثل هذه الظاهرة. لذا لا عجب إذا تم اقتطاع جزء كبير من ميزانية المشاريع التنموية وإنفاقه في غير الأهداف المخصصة لها، حيث أن بعض المسئولين التنفيذين في تلك الدول يعتبرون أموال القروض والدعم غنيمة لهم شخصيا، لا يترددون في الأخذ منها على حساب المشاريع التنموية لإنتاجية القطاعات الاقتصادية في الدول، وذلك في ظل وجود نظام رقابي ضعيف قد يساهم في ارتفاع ظاهرة الفساد.

يتضح مما سبق أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية تشير إلى ضعف إمكانية الاستفادة من الإقراض والدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى أعضاء المجموعة، وهو ما يتطلب مجهودات إضافية من المجتمع الدولي والدول الأعضاء حتى تؤتي هذه القروض والمنح ثمارها المرجوة.

جدول رقم (٣)

حجم الدعم (البنك الإسلامي للتنمية) من عام ١٩٧٦ إلى ٢٠١١

(إجمالي تمويل المشاريع+المساعدات الفنية + إجمالي تمويل التجارة +عمليات المعونة الخاصة)

المؤشر /الدولة	نيجيريا	السنغال	جيبوتي	موريتانيا	اليمن	بنجلادش	باكستان	جزر المالديف
عدد المشاريع المدعومة	52	130	57	125	143	317	358	43
حجم الدعم (البنك الاسلامي للتنمية) (مليون دولار)	362.2	1014.5	254.7	870.2	981.1	10456.6	7630.6	272.9
النمو الاقتصادي (%)	6.9	4	4.8	5	-2.5	6.3	2.6	6.5
النمو السكاني (%)	2.7	2.4	2.5	2.4	3	1.4	3.4	1.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ($)	1541	1096	1500	1227	1460	690	1164	6499
التضخم (%)	10.6	3.6	7.1	6.2	8.7	10.1	13.9	12.1
الدين الخارجي (مليار دولار)	7.9	3.7	0.8	2.5	6.3	25	56.8	1.2
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	33.4	-1.1	-0.1	-0.3	-1.9	0.1	0.4	-0.5
الترتيب (مؤشر التنمية البشرية)	156(منخفض)	155(منخفض)	170(منخفض)	159(منخفض)	154(منخفض)	146(منخفض)	145(منخفض)	109(متوسط)
مؤشر الجوع	(خطير)15.5	(خطير)13.6	(خطير)22.5	(خطير)12.7	(متأزق)25.4	(متأزق)24.5	20.5(متأزق)	-
ترتيب الدولة/ درجة الفساد	143/2.4	112/2.9	100/3	143/2.4	164/2.1	120/2.7	134/2.5	134/2.5

المصدر: التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية, 2011 وتقرير مؤشر الفساد 2011

الخاتمة وأهم التوصيات

تم في هذا البحث محاولة التعرف على أهداف وسياسات المؤسسات المالية الدولية: مثل مجموعة البنك الدولي،ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دعم الدول النامية من خلال الإقراض أو تقديم المعونات المالية والفنية لدعم المشاريع التنموية للمساهمة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول. وتم التركيز في هذا البحث على مجموعة من دول أعضاء البنك الإسلامي للتنمية في كل من قارة أفريقيا وأسيا ،حيث تم تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وربطها بحجم المشاريع التنموية في تلك الدول. وأشار التحليل أن أغلب مجموعة الدول تحت الدراسة لديها نمو اقتصادي جيد باستثناء دولة اليمن التي توضح المؤشرات بخطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها.

وعلى الرغم من تحسن مستوى النمو الاقتصادي في تلك الدول (عينة البحث) إلا أن هناك مؤشرات اقتصادية واجتماعية وإدارية تشير إلى الضعف الكبير في الاستفادة من المشاريع التنموية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، مادام أفراد مجتمعات تلك الدول يعيشون في فقر مدقع وتنمية بشرية ضعيفة لا يمكن لها أن تواكب التطورات التقنية والمعرفية في العملية الإنتاجية لقطاعات الاقتصاد المختلفة. كما أن أخطر مشكلة تواجها تلك الدول هو وجود مؤشر فساد مرتفع جدا يساهم في ضعف الاستفادة من إمكانيات الدول وعدم تحقيق المشاريع التنموية لأهدافها.

ويمكن صياغة مجموعة من التوصيات منها:

١. ضرورة قيام الدول المقترضة بإنشاء إدارات وهيئات مستقلة تقوم بمحاربة الفساد المالي والإداري.
٢. اختيار الافراد العاملين على إدارات التخطيط وصياغة السياسات على أساس الكفاءة والمهنية وليس على أسس أخرى في الدول الإسلامية.
٣. وجود استراتيجيات فعالة ومرنة تساعد على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية.
٤. استخدام السياسات التي تمكن من مواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية.
٥. العمل على استخدام القروض والمنح لزيادة الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي.
٦. استخدام السياسات التي تضمن عدالة التوزيع للدخل القومي بين الافراد.

قائمة المراجع

- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي ١٤٣٢هـ(٢٠١١م)، المملكة العربية السعودية، جدة.
- البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز ١٤٣١ هـ(٢٠١٠م)، المملكة العربية السعودية، جدة.
- البيلاوي، حازم(٢٠٠١) النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- العبودي، خالد محمد (٢٠٠٣م)، "دور المؤسسات المتعددة الأطراف في تمويل القطاع الخاص في الدول العربية-جهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.
- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، مؤشر الجوع في العالم، (٢٠١١م)، " مشكلة الجوع: كبح ارتفاع الأسعار وشدة تقلبات أسعار المادة الغذائية" الولايات المتحدة الأمريكية.
- مهران، حاتم أمين، (٢٠٠٦م)، "السياسة الاقتصادية، تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا" مجلة التنمية، المجلد الثامن، العدد الثاني.

Corruption Receptions Index (2011), Transparency International, Germany
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20435688~menuPK:676348~pagePK:50004410~piPK:36602~theSitePK:676331,00.html
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIBRDARABIC/0,,menuPK:4442568~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:4442342,00.html
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:21216974~menuPK:3440391~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html
http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/What_We_Do
http://www.miga.org/whoweare/index.cfm
http://icsid.worldbank.org/
http://ar.wikipedia.org/